الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 February 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-70606 (A)
0070606

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/55/L.6)

تقديم مشروع القرار *A/C.2/55/L.6*

١ - **السيد نوروف** (طاجيكستان): قدَّم مشروع القرار A/C.2/55/L.6 المتعلق بالسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/55/381 و A/55/75-E/2000/55 و A/55/74 و A/55/133-S/2000/682 و A/55/139-E/2000/93 و A/55/157-E/2000/101 و A/55/257-S/2000/766 و A/55/260-E/2000/108 و A/55/309 و A/55/310 و A/55/375 و A/55/473)

٢ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): قدَّم تقرير الأمين العام المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/55/381). وقال إن التقرير، الذي يتفق مع القرار ٥٤/٢٣١، يركِّز على نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى الطرائق التي يمكن بها تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٣ - وواصل حديثه قائلا إن مسائل قليلة هي التي لَقِيَت القدر الكبير من الاهتمام الذي لَقِيَته مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وهذه التكنولوجيات هي، في الواقع، قوى محركة للعولمة وأداة للتقريب بين الناس ولتبادل المعرفة. وأضاف أنه مع ذلك فإن تلك التكنولوجيات قد تجاوزت الكثير من الأشخاص والبلدان، وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تعرَّضَت لاحتمال أن تتخلف عن ثورة المعلومات وتطبيقاتها. وباختصار فإن هذه البلدان تمثِّل المشكلة التي أشار إليها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عندما تحدَّث عن "العولمة الناقصة".

٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي لذلك أن تعطي اللجنة الثانية زخما جديدا للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في الحصول على تلك التكنولوجيات واستخدامها وذلك بالاستناد إلى تقرير الأمين العام. وأشار إلى أنه ينبغي أن تقوم اللجنة الثانية بما هو أكثر من ذلك وتضع استنتاجات واقعية وعملية المنحى لمعالجة بعض أوجه القلق التي جرى الإعراب عنها في قمة الألفية.

٥ - وأضاف أنه ينبغي، في الواقع، أن تؤدي مناقشات اللجنة الثانية إلى تمكين الجمعية العامة من التقدُّم إلى الأمام في تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية. وكما بيَّن الأمين العام في تقريره المتعلق بالألفية فإنه من الممكن تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية وسيتحقق بالفعل تضييق تلك الفجوة. وأشار إلى أن هناك اتفاقا عاما على أن ضمان حصول الجميع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو أمر ممكن ولكنه يتطلب بذل جهد عالمي مستدام. وأشار في هذا السياق إلى أن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى والإعلان الذي أصدره مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ٧٧ والبلاغ الذي أصدرته مجموعة الثمانية قد دعت جميعها إلى اتخاذ إجراء عاجل واقتَرحَت اتخاذ تدابير محدَّدة لتحقيق ذلك الهدف.

٦ - واستطرد قائلا إنه استنادا إلى تقرير فريق الخبراء (A/55/75-E/2000/55) فإن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ قد جمع بين جهات فاعلة رئيسية من أجل إيجاد طرائق لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمساعدة في تحويل العولمة إلى قوة إيجابية في تحقيق التنمية. وأشار في هذا السياق إلى أن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس (E/2000/L.9) يؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فرقة عمل لزيادة فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا الرقمية ومساعدة تلك البلدان في وضع برامج وطنية من أجل "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية". وذكر أن المشاورات

جارية بالفعل فيما يتعلق بتشكيل فرقة العمل وتحديد صلاحياتها وأساليب عملها.

٧ - وذكر أن التقرير يتضمن مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تكميل التوصيات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أبرز التقرير الدور الهام التي يمكن للجان الإقليمية أن تقوم به في وضع استراتيجيات إقليمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأوضح أنه من الممكن أن تساعد المناقشات المقبلة للجنة الثانية في إحراز تقدُّم في هذا المجال.

٨ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن الجزء الرفيع المستوى سوف يعقبه جزء تنسيقي يتناول دور الأمم المتحدة في تعزيز فرص الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، مع التركيز على إقامة شراكات مع الجهات المعنية ذات الصلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، من المتوقع أن تتناول المناقشات التي ستُجرى في الجمعية العامة، في جملة أمور، مشكلة حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودمج تلك البلدان في شبكة المعلومات العالمية. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تعيد مناقشات اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية تأكيد الإنجازات التي تحققت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عُقِدَت في تموز/يوليه وأن تكفل استمرار هذه الإنجازات في عام ٢٠٠١.

٩ - **السيد ليفيت** (فرنسا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطه وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا.

١٠ - وقال إن رؤساء الدول والحكومات قد أعربوا في قمة الألفية عن أملهم في الإسهام في نشوء اقتصاد عالمي أكثر توحدا وتناسقا وتكون البلدان النامية قادرة فيه على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين والوصول إلى الرخاء الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية البشرية والتنمية المستدامة لشعوبها. وذكر أنه يجب ألاّ يظل هذا مجرد أمل.

١١ - واستطرد قائلا إن ظاهرة العولمة قد صحبتها زيادة في الاعتماد المتبادل وفي عدم المساواة. وأضاف أنه مما لا شك فيه أن سرعة التغيُّر التكنولوجي وزيادة انفتاح الأسواق قد أتاح فرصا لتطوير الأنشطة الاقتصادية. وأشار إلى أن الفوائد المحتملة للعولمة معروفة وهي: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التقدُّم التكنولوجي، وزيادة سرعة نشر التكنولوجيا والمعرفة.واستدرك قائلا إن فوائد العولمة ليست، مع ذلك، موزَّعة بالتساوي فيما بين البلدان والمناطق، ولا حتى داخل البلدان المنفردة، سواء أكانت بلدانا صناعية أم بلدانا نامية.

١٢ - وأضاف أنه مع إقرار الاتحاد الأوروبي بأن العولمة لها إمكانات كبيرة بالنسبة لحفز النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة فإنه يشعر بالقلق لأن بلدانا نامية معيَّنة، وخاصة البلدان التي تتسم هياكلها المؤسسية بالضعف وبوجود أوجه خلل فيها، ليست قادرة على أن تستفيد بالكامل من تلك الإمكانات. وأشار إلى أنه يجب أن تكون العولمة مصحوبة باتخاذ تدابير، على المستويين الدولي والوطني، لإكسابها طابعا إنسانيا وللتأكد من أنها ستكون مفيدة للجميع. وذكر أن الخطوة الأولى في هذه العملية ستتمثل في إيجاد بيئة داخلية وخارجية تسهِّل تحقيق نمو اقتصادي قوي واتخاذ تدابير اجتماعية لصالح الفقراء. وأشار إلى أن هذا هو أحد الأسباب التي حَدَت بالاتحاد الأوروبي إلى أن يُعلِّق هذا القَدْر من الأهمية على الحكم السليم الذي يتسم بالشفافية والشمولية.

١٣ - وتابع حديثه قائلا إنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي يُعتبر ضمان دمج جميع البلدان النامية في اقتصاد عالمي سريع

التطور وتقليل مخاطر التهميش، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان الصغيرة، تحديا رئيسيا ينبغي أن يواجهه المجتمع الدولي.

١٤ - وأشار إلى أنه بوحي من هذه الروح، يعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه من الضروري أن تكون عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسية الاقتصادية الدولية عملية تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا للحاجة إلى زيادة قدرة أقل البلدان نموا على طرح احتياجاتها في المفاوضات الدولية. وفي هذا الصدد، يشجِّع الاتحاد الأوروبي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مواصلة أنشطته الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها وفي كفالة أخذ المسائل الإنمائية في الاعتبار في المفاوضات التجارية العالمية.

١٥ - واستطرد قائلا إنه في سياق زيادة تكامل الاقتصاد العالمي يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا بذل مزيد من الجهود لزيادة تماسك السياسات، وتعزيز تكامل وتنسيق المسائل الاقتصادية والإنمائية فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية. وأضاف أن تعبئة جميع الجهات الفاعلة التي لها دور في التنمية، وإشراك تلك الجهات، لهما أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز فعالية الإجراءات التي يجري اتخاذها.

١٦ - وذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد شدَّد في دورته العاشرة التي عُقِدَت في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠ على أهمية وضع، وتنفيذ، استراتيجيات إنمائية متكاملة في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. وأشار من هذه الناحية إلى أن الاتحاد الأوروبي يحث على اتباع نهج متوازن تجاه مسائل العولمة ودمج البُعد الاجتماعي والإنساني والبيئي في التنمية. وهذا النهج له أهمية أساسية بالنسبة لتعميق الحوار بين الشمال والجنوب.

١٧ - وقال إن التقدُّم الكبير الذي أُحرِز في مجالي الاتصال والتكنولوجيا كان له أثر كبير في تسريع خطى العولمة. وهذه التغييرات أدت إلى ظهور اقتصاد جديد له إمكانات هائلة بالنسبة للنمو والتجارة، بما في ذلك إمكان تخطي البلدان النامية للحواجز التقليدية التي تعترض التنمية. واستدرك قائلا إن هذه التغييرات تتطلب أيضا، مع ذلك، أن تتبع البلدان ومؤسسات الأعمال التجارية استراتيجيات جديدة لتحسين قدراتها التنافسية من خلال زيادة فرص الدخول على شبكات المعلومات في جميع أنحاء العالم.

١٨ - وقال إن الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية التي عقدها المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٠ قد أتاح فرصة لتحديد حجم الفجوات التكنولوجية الموجودة ليس فقط بين الشمال والجنوب بل أيضا داخل نفس المنطقة أو نفس البلد. وأضاف أنه توجد، لذلك، حاجة ملحَّة إلى اتخاذ تدابير فعَّالة لتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية.

١٩ - وأردف قائلا إنه كما جرى توضيحه في التقرير الذي قدمته الأمانة العامة بشأن المسألة فإن تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية يعني التوصل إلى حلول للمشكلات التي تواجه البلدان النامية وهي: تحسين قدرة تلك البلدان على الاتصال وتعزيز إمكانات هياكلها الأساسية؛ وتشجيع نقل التكنولوجيا؛ وضمان مستوى أفضل بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة والحصول على التعليم مدى الحياة. وأوضح أنه من أجل المحافظة على التنوع الثقافي يَعتبر الاتحاد الأوروبي أيضا أنه من الضروري تعزيز المضمون المحلي لشبكة "الإنترنت" في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا، وتطوير ذلك المضمون.

٢٠ - وأضاف أنه في رأي الاتحاد الأوروبي أن تقاسم المعرفة له أهمية أساسية بالنسبة لإشراك البلدان النامية على نحو فعَّال في الاقتصاد العالمي؛ كما أنه يجب كفالة اتخاذ

تدابير عملية وفعَّالة للتحرك صوب زيادة المساواة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٢١ - واستطرد قائلا إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعبئة المجتمع الدولي بكامله، أي الجهات الدولية والإقليمية والمحلية الفاعلة، دون أن تغيب عن البال أهمية المشاركة الدينامية للمجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص في تمويل، وتنفيذ، المشاريع التي تم وضعها.

٢٢ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة تبذل بالفعل جهودا كبيرة لتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية وتحتاج إلى أن تفعل المزيد. وذكر أن المعرفة المحددة التي اكتُسِبَت، وطُوِّرَت، في هذا المجال من جانب الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ضمن منظمات أخرى كثيرة، تساعد في تحديد المخاطر المتوقعة التي تنطوي عليها فجوة التكنولوجيا الرقمية وفي تضييق الفجوات التكنولوجية.

٢٣ - واستمر في حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يَعتبِر أنه ينبغي زيادة تنسيق الإجراءات المتَّخَذَة من جانب وكالات الأمم المتحدة. ومن هذه الناحية، من الممكن أن يؤدي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقترح إنشاء فرقة عمل برعاية الأمين العام إلى تشجيع زيادة التكامل والتناسق بين الأنشطة التي تضطلع بها الصناديق والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ومن الممكن أيضا أن يُسهِم الجزء التنسيقي للدورة الموضوعية للمجلس التي ستُعقَد في عام ٢٠٠١ في تحقيق ذلك الهدف وفي التقرير المقبِل الذي سيعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية.

٢٤ - وأخيرا فإنه في مواجهة تعدُّد المبادرات الدولية، مثل إنشاء فرقة عمل معنية بفرص التكنولوجيا الرقمية في اجتماع القمة الذي عقدته مجموعة الثمانية في أوكيناوا، من المهم أن تكون مُختَلَف المحافل المعنية المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، قادرة على اقتراح اتخاذ إجراء منَّسِق. واختتم حديثه قائلا إنه لذلك من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تحسين الاتصالات والتكامل بين تلك الجهات المختلفة والعمل بأي ثمن على تفادي حدوث ازدواج.

٢٥ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو وقال إنه يوجد ترابط وثيق بين العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات. وأشار إلى أن العولمة قد أرغمت الجهات الفاعلة الرئيسية الموجودة على الساحة الدولية - أي الدول وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني - على أن تتواءم بسرعة مع هذا الواقع الجديد. وقد ساعدت "الإنترنت"، من خلال شبكاتها، على إيجاد مستهلكين أكثر معرفة؛ كما أن سهولة استخدام المعلومات الرقمية جعلت من الممكن تقديم مجموعة غير محدودة من الخدمات بالمجان.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن مجموعة ريو تعتقد بأن أثر العولمة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل أيضا في الحياة اليومية للأفراد جعل من الضروري أن يتهيأ المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي سيصادفها. وينبغي ألاّ يغيب عن البال أن الجماهير التي كانت قادرة بالكاد على تلبية حاجاتها الأساسية قد أصبحت في الوقت الحالي مستبعَدَة تماما من طريق المعلومات السريع. وأشار إلى أن الأمم المتحدة لها دور أساسي في منع اتساع فجوة التكنولوجيا الرقمية؛ وإلى أن مجموعة ريو تؤيد الإعلان الذي اعتمده المجلس في الجزء الرفيع المستوى من دورته الأخيرة، وخاصة المقرر الذي اُتخذ بإنشاء مجموعة عمل لمعالجة هذا الوضع ومساعدة البلدان النامية على الانضمام إلى العالم الحديث. وذكر أن مجموعة

ريو تعتقد أيضا بأن مبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء اتحاد من جماعات المتطوعين كي تتولى تدريب المجموعات على استخدام تكنولوجيا المعلومات لها أهمية خاصة وترحِّب بمبادرة "الاتفاق العالمي" التي قدَّمها الأمين العام.

٢٧ - وأردف قائلا إنه من المهم أن تُلزِم الحكومات نفسها بالاستثمار في التعليم والعلوم من أجل تخفيف الآثار السيئة للعولمة. وذكر أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تعتقد بأنه يجب أن تأخذ عملية العولمة في الاعتبار حاجات أضعف البلدان. وأضاف أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو اتَّخذَت خطوات لتعزيز هياكلها المؤسسية والسياسية من أجل الاستفادة من العولمة والحدّ من المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية؛ وهو ما أدى إلى تحسين تخصيص الموارد، وتسهيل تبادل المعرفة، وإدخال تحسينات على الإدارة العامة، وإيجاد بيئة أكثر انفتاحا وقدرة على المنافسة. وأشار إلى أنه على الرغم من أن المنطقة قد عانت من عدم استقرار رؤوس الأموال ومن الأزمات المالية التي نجمت عن ذلك فإنه يجب التأكيد على أن عمليات تحقيق التكامل الإقليمي التي يجري تنفيذها قد ساعدت على تعزيز الديمقراطية، وزيادة إمكانات كل بلد من البلدان التي تحسَّنَت فرصه فيما يتعلق بالنمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢٨ - وأضاف أن مجموعة ريو تعتقد بأن تحقيق التكامل كان مفيدا كوسيلة لإبراز العناصر الإيجابية للعولمة. واختتم حديثه قائلا إن تحقيق التكامل الإقليمي يعني ما هو أكثر من تحرير الأسواق؛ إذ أنه ينطوي على ربط مصالح البلدان المعنية، استنادا إلى تقاربها الجغرافي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وتعزيز وجود المنطقة في عالم حديث يربطه الاعتماد المتبادل.

٢٩ - **السيد ليرو** (النرويج): أثنى على التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن البند ١٠٠ من جدول الأعمال والمعنون "العولمة والاعتماد المتبادل". وقال إن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أنعش التجارة الدولية وحَفَز عملية العولمة. وأضاف أن المعلومات والمعرفة قد ظهرت كعوامل استراتيجية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأن هناك عددا من البلدان النامية التي تتوفر لديها خبرة إيجابية من هذه الناحية وذلك كما بيَّنته "شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية".

٣٠ - واستدرك قائلا إن هذه الإمكانات الهائلة لا تُستَخدَم بالكامل. ففجوة التكنولوجيا الرقمية الموجودة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تعكس وجود قَدْر كبير من اللامساواة في الاقتصاد العالمي. وذكر أن أفريقيا، مثلا، التي توجد فيها نسبة ٢٠ في المائة من سكان العالم لا توجد لديها سوى نسبة ٢ في المائة من خطوط الهاتف الموجودة في العالم، كما أن قدرتها على الدخول إلى شبكة "الإنترنت" لا تزال هامشية.

٣١ - واستطرد قائلا إن النرويج تؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بالحاجة إلى دعم نشر المعرفة محليا ومعالجة أوجه القلق المتعلقة بالغزو الثقافي وعوائق اللغة والأثر الاجتماعي للاقتصاد الجديد. وذكر أنه من الممكن أن تكون الأفكار والقيم الناشئة في البلدان المتقدمة النمو والتي تعكس الثقافة الغربية متعارضة مع قيم المجتمعات المحلية في البلدان النامية. وأشار إلى أنه يجب ألاّ تصبح "الإنترنت" مكانا لا ينطبق عليه حكم القانون وإلى أن الشبكة الصحية التي أعلن الأمين العام عن إنشائها هي مثال للكيفية التي يمكن بها الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

٣٢ - وتابع حديثه قائلا إن النرويج ترحِّب بالاقتراح الوارد في الإعلان الوزاري للمجلس (E/2000/L.9) والداعي إلى أن تنشئ الأمم المتحدة فرقة عمل معنية بالتكنولوجيا الرقمية وذلك بطريقة يمكن أن تؤدي إلى إقامة شراكة استراتيجية بين نظام الأمم المتحدة والمؤسسات الصناعية الخاصة والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وأشار إلى أنه مما يدعو للتفاؤل أن عملية التشاور مع جميع الجهات المعنية قد بدأت بالفعل.

٣٣ - وأعلن عن رغبته في أن يُبرِزَ بعض الدروس الاستراتيجية المستفادة من الخبرة المكتسبة والتي ينبغي الاهتداء بها في تحديد الدور المقبل لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فأولاً، يُعتَبر أن إنشاء إطار قانوني وتنظيمي وطني يشجِّع التطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو أمر له أهمية بالغة؛ كما أنه يجب تشجيع نشر المعلومات وأفضل الخبرات لمساعدة البلدان على وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة والقيام باستثمارات سليمة. وثانيا، هناك حاجة إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وإلى دعم الكفاءة الوطنية والقدرة المؤسسية عن طريق إقامة شراكات بين الحكومات والجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص. وثالثا، يُعتبر أن البرامج التي حفزت التعاون فيما بين بلدان الجنوب لها ضرورة استراتيجية بالنسبة لإيجاد معرفة محلية ولاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين حياة الناس. ورابعا، يجب معالجة المشكلات بطريقة تنطوي على المساواة بين الجنسين. وأشار إلى أنه في بنغلاديش، مثلا، أثبتت الخبرة أن إتاحة فرص متساوية للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أدت إلى تحقيق فوائد.

٣٤ - وشدَّد في نهاية حديثه على أنه يجب أن يكون دور الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قائما على المشاركة مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، وأن تحدِّد المنظمة دورها بوضوح وتقدِّم إسهاما ملائما في جميع الأوقات.

٣٥ - **السيد باتريشيو** (موزامبيق): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقال إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن تقرير الأمين العام بشأن العولمة (A/55/381) يتناول مسألة نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى البلدان النامية، وهي مسألة تمثل عنصرا أساسيا في تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية الموجودة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والتي تشكِّل معالم العولمة. وأعرب عن ترحيب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فرقة عمل وصندوق استئماني لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كمتابعة للإعلان الوزاري الذي صدر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس التي عُقدت في عام ٢٠٠٠. وأشار إلى أن قمة الألفية قد حدَّدت العولمة أيضا على أنها أكثر التحديات الراهنة إلحاحية. والخصائص الرئيسية للعولمة هي ثورة المعلومات، وتزايد التفاعل والاعتماد المتبادل فيما بين البلدان، وتحرير التجارة، والاستثمارات، وأسواق رأس المال، وكذلك وضع عمليات جديدة فيما يتعلق بالسياسات واتخاذ القرارات. والعولمة لها آثار مختلفة في مناطق العالم؛ فبعض البلدان النامية تعيش في وفرة، في حين يتزايد تهميش الغالبية العظمى من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان القارة الأفريقية بكاملها. وذكر أن عبء العولمة ليس موزعا بالتساوي وأنه يُطلَب من بلدان تتفاوت فيها مستويات التنمية أن تتنافس في الاقتصاد العالمي. وبدون إلغاء قواعد السوق، من الضروري إضفاء طابع إنساني على العولمة من منظور التنمية المستدامة القائمة على المساواة. ويجب أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم.

وأوضح أن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد بدأت بالفعل في تنفيذ مبادرات على المستوى الإقليمي بهدف تعزيز السلام والاستقرار وزيادة التعاون والتكامل الاقتصادي. وقد حققت المنطقة إنجازات هامة في المجال الاقتصادي، وخاصة بالنسبة لتحقيق معدلات نمو موجبة وخفض معدلات التضخم إلى أقل من ١٠ في المائة وتقليل العجز في الميزانيات. وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد أنشأت أيضا إطارا إقليميا لتسهيل اندماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي؛ كما أنه في اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات، الذي عُقِد في وندهوك بناميبيا، صدَّق زعماؤها على أن يدخل حيِّز النفاذ البروتوكول التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو صك يضمن فتح الأسواق الإقليمية، وكذلك انتقال الأشخاص والسلع والخدمات بحريَّة. وذكر أنه مع ذلك فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تتألف من بلدان نامية، تحتاج إلى تعاون دولي ومساعدة، وتحتاج بصفة خاصة إلى تدفقات كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، وإلى القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. كذلك فإن الجماعة تحتاج إلى إلغاء الديون الخارجية دون شروط. وأضاف أنه بذلك ستكون أمام بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إمكانية الاستثمار في قطاعات اجتماعية مثل قطاعات الصحة والتعليم والمرافق الصحية والهياكل الأساسية الأخرى. واختتم حديثه قائلا إن العولمة هي عملية يمكن أن تفيد جميع بلدان العالم شريطة أن يبدي المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لاستخدامها على نحو ملائم؛ وإن الهدف الأساسي هو عولمة التنمية.

٣٦ - **السيد حيراوان** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا تدرك تماما أن التحدي الكبير الذي يواجه المجتمع الدولي هو تحويل العولمة إلى أداه فعَّالة للنمو والتنمية وإنه من الضروري دمج الاقتصادات في الاقتصاد العالمي الناشئ القائم على المعرفة. وذكر أنه ليست هناك حاجة إلى تأكيد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ إذ أن هذه التكنولوجيا تمثل عنصرا استراتيجيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تُحدث تحوُّلات في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وكذلك في أسلوب الحياة. وقد تكرر التأكيد على أهمية هذه التكنولوجيا، وخاصة خلال الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، وفي اجتماع قمة الجنوب التي عقدت في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وفي ميثاق أوكيناوا المتعلق بمجتمع المعلومات العالمي الذي اعتمدته مجموعة الثمانية في أواخر تموز/يوليه، وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر. ومع ذلك فإن أرواح بلايين الأشخاص، وخاصة من يعيشون في البلدان النامية، لم تتأثر بعد بثورة التكنولوجيا الرقمية؛ كما أن نسبة ٥ في المائة فقط من سكان العالم هم الذين يمكن أن يقال أن لديهم إمكانات الاتصال، وغالبيتهم في البلدان المتقدمة النمو. وذكر أن التكنولوجيات الجديدة هي سلاح ذو حَدين بالنسبة للبلدان النامية، وتُتيح فرصاً لم يسبق لها مثيل، غير أنها ترفع من مستوى المنافسة بدرجة تتجاوز القدرات الحالية لتلك البلدان. وأشار إلى أن المرحلة الحالية للعولمة تتسم بأن المعرفة قد أصبحت مصدرا للمزايا التنافسية، كما أن ترسخها في عملية الإنتاج نفسها آخذ في التزايد. وقال إنه لا يزال هناك الكثير من العقبات، وبينها إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونقلها إلى البلدان النامية. وأضاف أن استخدام هذه التكنولوجيا بنجاح لصالح التنمية يمكن أن يحقق نتائج مختلفة تماما؛ وهذا يحتاج إلى استثمار في الهيكل الأساسي، بما في ذلك القدرات المؤسسية والموارد البشرية. وما لم تتم زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإن فجوة التكنولوجيا الرقمية ستزداد اتساعا، كما سيزيد تهميش ملايين الأشخاص، وخاصة في البلدان النامية. وأوضح أنه يجب

إزالة العقبات الكثيرة التي تعترض تحقيق التنمية والاندماج في اقتصاد قائم على المعرفة. واختتم حديثه قائلا إن الإعلان الوزاري الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون أساسا لبرنامج عمل عالمي، إذ أنه يتضمن توصيات محددة بشأن دور الأمم المتحدة في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، وخاصة إنشاء فرقة عمل معنية بالتكنولوجيا الرقمية.

٣٧ - **السيد عون** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن العولمة هي ظاهرة جديدة ذات تيار جارف وخلقت في جميع المجالات واقعا تغيَّر معه العالم عمَّا كان عليه. وأضاف أن أهم مظاهر العولمة هو التشابك الاقتصادي بين الأسواق الدولية والشركات الكبرى والمؤسسات العالمية الثلاث: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولم يعد للأسواق المالية حدود؛ كما أنه لم تعد أية دولة قادرة على تنظيم العمليات المالية داخل حدودها. وأشار إلى أن الدروس المستفادة من أزمة منطقة شرق آسيا تُبيِّن أن انهيار الأسواق المالية قد يؤدي إلى اختلالات شديدة في اقتصادات البلدان في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - واستطرد قائلا إن البنك الدولي قد ذكر في تقرير التنمية العالمية للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ أنه من المحتمل أن تتعرض البلدان النامية للفوضى والمعاناة الإنسانية نتيجة لتسارع خُطى العولمة التي يمكن أن تكون لها آثارا مفيدة، ولكن قد تكون لها أيضا انعكاسات خطيرة للغاية على البلدان النامية وقد تؤدي إلى تهميشها تماما على المستوى الاقتصادي.

٣٩ - واستمر في حديثة قائلا إن المجتمع الدولي يركز اهتمامه، أولا وقبل كل شيء، على الفرص التي تُتيحها العولمة وعلى التحديات التي ينبغي مواجهتها من هذه الناحية. وأشار إلى أن الخبرة المكتسبة حتى الآن تبيَّن أن التكلفة مرتفعة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية. وذكر على سبيل المثال، أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الفقيرة المصدرة للسلع الأساسية آخذة في الاتساع.

٤٠ - وأضاف قائلا إن العولمة تقوم على الانفتاح وتحرير الاقتصاد ولا تعنى بتحسين الاقتصاد العـــــا???????????????????
??????????????????، ?????????، ????????? ?????
١??١????رص المتاحة أمام المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتدخل قد تقلصت لأن مُساهمات البلدان الغنية في الموارد الأساسية آخذة في التناقص عاما بعد عام. وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت تتناقص مُنذ مؤتمر ريو الذي التزمت فيه البلدان المتقدمة النمو بأن تخصص ما لا يقل عن نسبة ٠,٠٧ المائة من ناتجها القومي الإجمالي للتنمية. وأشار إلى أن بلدانا قليلة هي التي حققت هذا الهدف، وإلى أنه يجب أن تُبدي البلدان الأُخرى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيقه.

٤١ - وتابع حديثه قائلا إن الآثار السلبية للعولمة تقع، في المقام الأول، على كاهل الفقراء والفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء والمسنِّين والمُعَوقين. وذكر أن القول بأن الغالبية العظمى من البلدان النامية تعاني من الآثار السلبية للعولمة لا ينطوي على أية مبالغة.

٤٢ - وأضاف قائلا إنه بدون تحقيق نمو اقتصادي عالمي لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تؤدي إلى تحقيق زيادة مستدامة في دخل الفقراء. وهناك حاجة إلى إصلاح الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي وذلك كي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من العولمة. وهناك حاجة إلى أن يقام على المستوى الدولي نظام اقتصادي يعمل وفقا لقواعد محددة. وقد بيَّنت أزمة منطقة شرق آسيا أن هناك

حاجة إلى وضع نظام مالي دولي مستقر وسليم، كما يجب أيضا اتباع نهج واقعي إزاء مسالة الديون.

٤٣ - وذكر أن وفد يؤيد البيان الذي أدلى به الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية (الأونكتاد) والذي ورد فيه أنه ينبغي للبلدان الصناعية أن تُعيد النظر في استراتيجياتها من منظور يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية ويأخذ في الاعتبار قيما أخلاقية مثل العدالة والمساواة والتراحم والتكافل. واختتم حديثة قائلا إن التاريخ سيحكم على التقدم الذي أُحرِز في القرن الحادي والعشرين على أساس التقدم الذي أُحرِز بالنسبة لتحقيق المساواة بين الشعوب.

٤٤ - **السيدة هورميلا كاسترو** (كوبا): قالت إن وفدها يُعلِّق أهمية كبيرة على مسألة العولمة التي نالت بالفعل اهتماما كبيرا في مؤتمرات مختلفة رفيعة المستوى، مثل مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقِد في هافانا ومؤتمر قمة الألفية. وقد جرى التشديد في تلك المؤتمرات على أن بلدان الجنوب لم تتمكن من الحصول على نفس الفوائد التي حصلت عليها البلدان المتقدمة النمو من العولمة، وأنها قد مُنِعَت، في الواقع، من الاستفادة من تلك العملية. وذكرت أنه قد أصبح من الواضح أنه بدلا من أن يؤدي فرض النموذج التحرري الجديد إلى إيجاد حلول دائمة للمشكلات الأساسية التي تعاني منها البلدان النامية فإنه جعل تلك البلدان أكثر ضعفا. وأضاف أنه على الرغم من أن الأسواق المالية قد خرجت، على ما يبدو، من الأزمة التي انتقلت من منطقة جنوب شرقي آسيا فإن البشرية لا تزال معرَّضة إلى أزمات مماثلة، إن لم تكن أسوأ. وأشار إلى أن هناك حاجة ملحَّة إلى إدخال إصلاح أساسي على النظام المالي الدولي ومؤسساته وذلك لمعالجة المشكلات المتداخلة المتعلقة بالتمويل الدولي والتجارة والتكنولوجيا والتنمية. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي ألاّ تُستَخْدَم عملية العولمة والاعتماد المتبادل كذريعة لتقويض مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، أو إعادة تفسيرها، أو لعدم الالتزام التزاما كاملا بالقانون الدولي الذي يُشكِّل الأساس لإقامة روابط السلم والصداقة فيما بين الدول ولحل المنازعات بالوسائل السلمية.

٤٥ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتقرير المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/55/381)، وهو التقرير الذي يوفِّر، إضافة إلى المناقشات الأخرى التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإعلان الوزاري الذي أصدره المجلس، توجيها موضوعيا لفهم دور الأمم المتحدة في مجال له طبيعة ثورية كمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي له أهمية حيوية بالنسبة للمشاركة في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة. وفي حين أنه من الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال لها إمكانات هائلة بالنسبة لتعزيز التنمية فإن أثرها سيكون محدودا للغاية إذا لم تكن مصحوبة ببرنامج شامل للتنمية الاجتماعية في بلدان العالم الثالث. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى إحداث تغييرات أساسية من أجل منع اتساع الفجوة الموجودة في القدرة على الوصول إلى المعلومات والمعرفة. وذكرت أن الإقرار بمبدأ الحق العالمي في الحصول على المعلومات يدعو إلى إنشاء نظام عالمي جديد للاتصال والمعلومات بحيث يضمن ذلك النظام تحقيق المساواة في توزيع معلومات التكنولوجيا الرقمية، وكذلك التنوُّع اللغوي والثقافي لتلك المعلومات. وأوضحت أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي الرائدة في الجهود العالمية التي تُبذَل لتنسيق تنفيذ تدابير في مجال المعلومات والاتصال من أجل ضمان تمكين البلدان النامية من الاستفادة من تلك الثورة والمشاركة فيها. ويُعتَبَر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعداً هاماً آخر للتعاون في هذا المجال. واختتمت حديثها قائلة إن مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقِد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في هافانا قد شدَّد على الحاجة إلى إعطاء زَخَم جديد لذلك التعاون كوسيلة فعَّالة لتنسيق الإمكانات الجماعية لبلدان

الجنوب وتعزيز التنمية من خلال تعبئة الموارد البشرية وتبادلها.

٤٦ - **السيد بيتروف** (الاتحاد الروسي): قال إنه لفترة طويلة كان يُنظَر إلى تزايد الاعتماد المتبادل للأسواق الوطنية للسلع والخدمات ورأس المال واليد العاملة على أنه يمثل ظاهرة تقدُّمية تسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة استخدام موارد العالم. وفي الوقت نفسه فإن المخاطر التي تنطوي عليها العولمة، والتي تمثِّل تهديدا للبلدان الضعيفة من الناحية الاقتصادية، لم تكن موضعا للاهتمام وجرى التقليل من شأنها. وموجة الأزمات المالية التي تعرَّضت لها بعض المناطق في التسعينيات هي التي كشفت ليس فقط عن المخاطر الكامنة في العولمة بل أيضا عن مدى عجز المجتمع الدولي عن معالجة آثارها السيئة. وإمكانية تحويل العولمة إلى قوة إيجابية ومفيدة بالنسبة لجميع شعوب العالم جرى تقييمها في قمة الألفية التي عُقِدت مؤخرا والتي أقرت بأن العولمة هي التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي في بداية قرن جديد. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجية دولية موجَّهة نحو إيجاد بيئة مستقرة للتنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار أثر العولمة وذلك كَرَدّ فعَّال وشامل على هذا التحدي. وأشار إلى أن الأمم المتحدة، باعتبارها واحدة من أكثر الهيئات عالميةً وتمثيلا للتعاون المتعدد الأطراف قد قدَّمت أكبر إسهام في صياغة مثل تلك الاستراتيجية. فقد قامت الأمم المتحدة بدور هام كجهة وسيطة وذلك بالتوفيق بين المصالح وإزالة الخلافات الموجودة بين البلدان. وذكر أنه ينبغي أن تُستَخدَم الميزة النسبية للمنظمة إلى أقصى حدٍ ممكن في إجراء استعراض متعمق لما تنطوي عليه العولمة من مخاطر وذلك من أجل الاستفادة من مزاياها وتقليل التكاليف المرتبطة بها إلى الحد الأدنى لما فيه مصلحة الدول الأعضاء، على أن تؤخذ في الاعتبار المقترحات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أنه ينبغي أن تكون هذه المسائل في صلب الاستراتيجية الإنمائية الدولية التي تجري صياغتها للعقد المقبل؛ وأن يكون التوصل إلى نُهج منسَّقة إزاء المسائل العالمية المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية والعلاقات المالية والديون الخارجية، قائما على أساس التعاون الوثيق مع مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف. وقال إنه ينبغي، في رأيه، أن تأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار الحقيقة القائلة بأن هناك حاجة إلى إجراء تحوُّلات جذرية في الكثير من المنظمات المتعددة الأطراف والآليات الإدارية كي تكون موائمة لسياق العولمة. وأضاف أن تزايد دمج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تزايد انفتاح الأسواق العالمية، يدعو بصفة خاصة إلى تعزيز النظام المالي الدولي وتنظيم التجارة المتعددة الأطراف وزيادة تنسيق السياسيات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة، وكذلك السياسات المالية والبيئية والإنمائية، كي يكون المجتمع الدولي في وضع أفضل يمكِّنه من الاستجابة على الفور للإشارات الأولى لحدوث أزمات ولمنع حدوث فوضى عالمية. وينبغي في هذا السياق دعم الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمكافحة الفقر الذي يمثِّل تهديدا للتنمية المستدامة، وكذلك تنفيذ سياسات وطنية فعَّالة في القطاع الاجتماعي. وأشار إلى أن وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الميدان قد اكتسبت خبرة ثمينة في هذا المجال وتتوفر لديها إمكانات كبيرة بالنسبة لتقديم المساعدة الفعَّالة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٧ - وأردف قائلا إن التفاوتات في مستويات التنمية للبلدان المختلفة، التي ضاعفها اتساع الفجوة الموجودة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي من بواعث القلق الشديد. وأضاف أن فجوة التكنولوجيا الرقمية الموجودة بين البلدان المتقدمة بدرجة كبيرة وبقية العالم قد تؤدي إلى نتائج

لها آثار دائمة. وأشار إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه المشكلات في الاستراتيجية الجديدة. وبالنظر إلى الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية للبشرية، ولضمان أن يستفيد الجميع بالتساوي من فوائدها لصالح التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون المسائل التي لها صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن أنشطة الأمم المتحدة التي لها أولوية.

٤٨ - **السيد بوبوف** (بيلاروس): قال إن الكثير من الأحداث الدولية التي وقعت مؤخرا قد ساعد في وضع جدول الأعمال المتعلق بالاقتصاد الدولي والتجارة والتعاون المالي في سياق العولمة. وفي جميع الحالات تقريبا، أبرزت الأحداث الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة سواءً كعنصر لحفز الإرادة السياسية للدول أو كعنصر تنظيمي رئيسي. وقد جاء مؤتمر قمة الألفية والإعلان النهائي الذي اعتُمَد في نهاية المؤتمر نتيجة منطقية لتلك العملية. وذكر أنه من المفترض أن هذه الأحداث جميعها تعكس آراء الغالبية العظمى من الدول تجاه دور المنظمة في العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وأعرب أيضا عن اقتناعه العميق بأن الأمم المتحدة لها، بحكم طبيعتها العالمية، الحق المشروع في أن تسهم، بالتعاون مع الجهات المتعددة الأطراف الشريكة لها، في تحسين النظام التجاري والمالي الدولي في سياق العولمة وجعله أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ ومساواة، ويجب عليها أن تفعل ذلك.

٤٩ - واستطرد قائلا إن زيادة فرص تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية هي واحدة من أهم العوامل في دمج الدول في النظام الاقتصادي العالمي. والتقدُّم التكنولوجي الذي تحقق في هذا المجال غيَّر بشكل جذري هيكل الاقتصاد المعاصر، كما أن تكنولوجيا الم[illegible] يتطلب اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي. وأعرب، من هذه الناحية، عن ارتياحه لقيام الأمم المتحدة بدور أساسي في تعبئة الجهود. وأشار إلى أن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2000/L.9) في الجزء الرفيع المستوى من الدورة التي عقدها في عام ٢٠٠٠ قد اقتَرَح خطة لم يسبق لها مثيل، وهي خطة تجمع بين الجهود الوطنية والجهود الدولية المنسَّقة لإتاحة مزيد من الفرص أمام الحكومات لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية. وذكر أن المؤتمر الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية، الذي عُقِد في منسك في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في إطار رابطة الدول المستقلة وفيما بين بلدان أوروبا الشرقية، يشهد بالأهمية التي تعلقها بيلاروس على الحاجة إلى إقامة رابطة متينة بين الإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية في هذا المجال وذلك حسبما ذُكِر في الإعلان.

٥٠ - وتابع حديثه قائلا إن بيلاروس تعتقد بأنه ينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة المبادرات المحدَّدة التي تتخذها الدول من أجل تطوير إمكاناتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأضاف أنه في هذا الصدد تُعتَبَر التدابير ذات الصلة المحدَّدة في تقرير الأمين العام بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/55/381) خطوة في الاتجاه الصحيح، وخاصة بالنسبة للتدابير التي تنطوي على تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية في صياغة السياسات وتحسين الأُطُر

القانونية والمؤسسية وإيجاد مناخ موات للاستثمار، وكذلك بالنسبة لفكرة تعزيز مكوِّنات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التي تُنفِّذها منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه قد آن الأوان لتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليس فقط فيما بين الوكالات والصناديق والبرامج المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بل أيضا مع جميع الجهات المتعددة الأطراف الشريكة للأمم المتحدة، وخاصة مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية. واختتم حديثه قائلا إن بيلاروس تتطلع، في هذا السياق، إلى المفاوضات التي ستُجرى بشأن تحديد ولاية فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٥١ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أنه بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فإن دور الأمم المتحدة يتمثل في تسخير تلك التكنولوجيا لأغراض التنمية والقيام بدور رائد في استخدام قوى السوق في تحقيق التنمية وتقليل الآثار السلبية لتلك القوى على التنمية الاجتماعية. وقال إن المستفيدين من العولمة يعتقدون بأن العولمة تتيح فرصا هائلة أمام الجميع، وبأن الفجوات في الدخل والفجوات التكنولوجية ستضيق في الأجل الطويل، وبأن ما تحتاجه البلدان النامية هو أن تُعدّ نفسها باكتساب المهارات الملائمة كي تستفيد من العملية. أما في الواقع فإن العولمة قد أدخلت الغالبية العظمى في دائرة العَوَز، في حين استمرت الفجوات في الاتساع، بما أدى إلى زيادة حدة الفقر والتفكك الاجتماعي. والعولمة والحراك السريع لرأس المال في عالم به وفرة من اليد العاملة يساعدان الصفوة الاقتصادية، ولكنهما يضران مجموعة أكبر من الأشخاص الذين لا يحتلون القمة بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة على مستوى العالم. وأشار إلى أن العولمة الاقتصادية تمثل انتصار رأس المال على اليد العاملة؛ وهي إيديولوجية لإدامة مصالح رأس المال. وعولمة الاقتصاد فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة في السلع لا تزال تمثل ظاهرة سطحية بشكل نسبي، كما أن انتقال اليد العاملة يخضع لقيود شديدة. والعولمة تعود بالنفع على المستثمرين الذين لا يكوِّنون ثروة جديدة، ولكنهم ببساطة يستخرجون الثروة الموجودة ويركِّزونها. والعولمة هي شكل من أشكال الاستعمار من جانب الشركات: فالبلدان المتقدمة النمو تتدخل نيابة عن شركاتها المتعددة الجنسيات كي تضمن سلاسة عمليات التشغيل في البلدان المضيفة. وهذه الشركات تتحايل، عادة، على السياسات الاقتصادية للحكومات المضيفة بما يحقق مصلحتها. والمدافعون عن العولمة يدَّعون بأنه ليس من الممكن تفادي العولمة؛ وقد كانت البلدان الغنية، في الواقع، هي القوة الرئيسية في نشر رسالة العولمة، وظلّت تمثل الجهات الأساسية التي تستفيد منها. واستدرك قائلا إن البلدان التي تتوفر لديها الأدوات اللازمة هي وحدها القادرة على الاستفادة من تلك الظاهرة، كما أن البلدان النامية ليست قادرة على الحصول على تلك الأدوات؛ بل إنها وقَعَت، بدلا من ذلك، ضحية لتزايد التفاوتات. واختتم حديثه قائلا إنه لذلك فإن الوقت قد حان لإنهاء أوجه اللامساواة هذه والبحث عن وسائل أخرى تُحقِّق الفائدة للغالبية العظمى من الناس في العالم؛ وإلا فإن الفقر والحرمان سيزيدان.

٥٢ - **السيد هابتي** (أثيوبيا): أعرب عن تأييده للآراء التي أبداها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن العولمة، التي يقودها تحرير التجارة وإطلاق حرية أسواق رأس المال والتقدُّم التكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل، وخاصة في مجالي المعلومات والاتصال، كان لها أثر كبير على العلاقات الدولية من جميع جوانبها. ومع أنه من المفيد بالفعل تحديد الإسهامات التي يمكن لهذه العملية أن تقدمها في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي فإن العولمة قد أدت، في الواقع، إلى

تعميم اللامساواة الاجتماعية والتهميش، مع زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار في العالم الثالث. وهذا الوضع هو مصدر للقلق بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، التي تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية وتتأثر بدرجة كبيرة بتذبذبات الأسعار في الأسواق الدولية.

٥٣ - وتابع حديثه قائلا إنه لا شك في أن العولمة قد تكون مفيدة للعالم ككل إذا ما هُيِّئت لذلك وأُديرَت إدارة سليمة. وأضاف أنه ينبغي أن تكون تدفقات التجارة والتمويل والاستثمار عَبْر الحدود موجَّهة نحو تحقيق الرخاء للجميع؛ كما يجب أن يزيد المجتمع الدولي الدعم الذي يقدمه إلى البلدان الأكثر تضررا لتحسين فرص اندماجها في الاقتصاد العالمي؛ كما ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تتيح لجميع الصادرات التي يكون منشؤها البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، الفرصة لدخول أسواقها على أساس يمكن التنبؤ به وبدون فرض رسوم أو تحديد حصص. وبالنظر إلى ضعف قدرات أقل البلدان نموا بالنسبة لعمليات التوريد فإنها تحتاج إلى الحصول على مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي لبناء المؤسسات والهياكل الأساسية اللازمة لدعم صناعات التصدير فيها وجذب الاستثمار. ومن الضروري، من هذه الناحية، ضمان المتابعة الفعَّالة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا، وهو الاجتماع الذي عُقِد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ برعاية منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال جهود منسَّقة تبذلها الجهات المختلفة المعنية الشريكة في التنمية وهي: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - وأردف قائلا إنه بالنسبة للديون، التي تمثل عبئا ثقيلا تتحمله أقل البلدان نموا، من الضروري أن تُتَّخَذ تدابير محدَّدة لتخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وزيادة الشروط التساهلية. وينبغي على الجهات الدائنة والمؤسسات المالية الدولية أن تعمل معاً من أجل تعجيل تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تَحترِم الجهات الشريكة في تحقيق التنمية التزاماتها المتعلقة بوقف الانخفاض الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تلك المساعدة. وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يُعَدّ وسيلة أساسية لتحقيق التنمية والذي لم يحقِّق حتى الآن سوى فوائد قليلة بالنسبة للبلدان الأفريقية، على الرغم من الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإيجاد بيئة اقتصادية متحرِّرة ومستقرة وجذَّابة، ينبغي أن تزيد البلدان المستثمرة فرص الاستثمار المتاحة لأقل البلدان نموا، وذلك بوسائل من بينها التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية المتوقعة في تلك البلدان.

٥٥ - واستمر في حديثه قائلا إن أحد العوامل الأخرى التي حالت دون أن تحقق البلدان النامية فوائد من العولمة هو عدم كفاية الفرص المتاحة أمامها للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتمد عليها مشاركتها في الاقتصاد القائم على المعرفة. وذكر أنه ينبغي أن تحصل البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية النامية، على المساعدة في تعزيز هياكلها الأساسية الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وقدرتها على تقديم الخدمات وذلك، في جملة أمور، عن طريق نقل التكنولوجيا والتدريب. وكما ورد في الإعلان الوزاري (E/2000/L.9) الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية الجزء الرفيع المستوى لدورته التي عُقِدَت في عام ٢٠٠٠، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية من خلال آليات مؤسسية ملائمة. وأشار إلى أن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي يرأسها الأمين العام، يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا في إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف وذلك لتعبئة

الدعم المالي والتقني الذي تحتاج إليه البلدان النامية في معالجة أوجه النقص في هياكلها الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي المعرفة.

٥٦ - وأضاف قائلا إن طرائق العمل التي تطبقها منظمة التجارة العالمية ليست أقل أهمية، وينبغي أن تأخذ المنظمة في الاعتبار الحاجات الإنمائية لأقل البلدان نموا وأن تُطَبِق عليها شروطا أكثر مرونة في انضمامها إلى عضويتها وذلك في ضوء وضعها التجاري والمالي. وأعرب عن تأييد وفده، من هذه الناحية، للاقتراح الذي قدَّمه الأمين العام بشأن تعزيز تماسك السياسات والتكامل والتعاون الذي كان من الصعب، بدونه، معالجة المشكلات التي نتجت في الألفية السابقة عن النظام المالي الدولي والنظام التجاري. وأشار إلى أنه من المهم بصفة خاصة منح البلدان النامية معاملة خاصة في التجارة والتعاون المالي ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتمكين تلك البلدان من الوصول إلى مستوى التصنيع الذي يجعلها قادرة على المشاركة على قدم المساواة في الاقتصاد العالمي. وذكر أن الاندماج الكامل في الاقتصاد الدولي سيسمح لتلك البلدان، وخاصة البلدان الأفريقية، بتحقيق معدل للنمو الاقتصادي يجعلها قادرة على تعويض ما لحق بها من خسائر. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي أن تكون فوائد التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية مقتصرة على الجهود التي تبذلها البلدان النامية، كما ينبغي أن تكون عمليات اتخاذ القرارات، وخاصة في مجال التجارة والمال[illegible]ن هناك حاجة إلى وضع تدابير مبتكرة، في سياق المشاركة المتجددة، من أجل جعل العولمة أداة للتنمية والمساواة والتكامل والرخاء بالنسبة لجميع البلدان والشعوب.

٥٧ - **السيد بالانيمانيكام** (الهند): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا كرئيس لمجموعة الـ٧٧. وقال إن زعماء العالم قد ذكروا في إعلان الألفية أن التحدي الرئيسي الذي تتعين مواجهته اليوم هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم. ويجب أن تدعم العولمة الأهداف التي حدَّدتها البلدان النامية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وليس الاختيار منحصرا بين العولمة والعزلة، بل يجب أن تتركز المناقشة على الشروط التي ينبغي أن تحقق العولمة تقدما بموجبها؛ إذ يجب أن تكون متفقة مع أهداف المادة ٥٥ من الميثاق، وينبغي لذلك أن يكون الهدف النهائي لها هو تحقيق رفاه الشعوب وتنمية إمكاناتها بالكامل. ويجب أن تكون العولمة تعبيرا عن التزام المجتمع الدولي بالعمل من أجل إقامة نظام عالمي جديد يستند ليس فقط إلى السياسة والاقتصاد، بل إلى أخلاقيات عامة وإلى القيم الأساسية التي حُدِّدت بوضوح في إعلان الألفية على أنها ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وأشار إلى أن البشر قد تفاعلوا مع بعضهم البعض منذ آلاف السنين، غير أن ظاهرة العولمة الحديثة هي ظاهرة مختلفة بالنظر إلى سرعتها الرهيبة. والعولمة تقوم على أساس من تكنولوجيا الاتصال الجديدة والقوة الدافعة لتدفقات فائض رأس المال سعيا للاستفادة من فرص الاستثمار التي تحقق أكبر قدر من الربح، مع قدرتها الكاسحة على تدمير الأرواح والوظائف والتقاليد والمجتمعات.

٥٨ - واستمر في حديثه قائلا إن العالم سيكون، بالطبع، عالما كئيبا إذا لم تُثرِ الأفكار والأدوات والتقنيات الجديدة خيال الناس. غير أنه ينبغي ألاّ يكون الانبهار بالجديد على حساب الخبرة الحقيقية والحاجات الفعلية. وأضاف أن ثورة التكنولوجيا الرقمية تمثل، أولا وقبل كل شيء، فرصة لتكوين ثروة لإنفاقها في الاقتصاد القديم، كما تمثل وسيلة لتلبية حاجات أخرى وأداة أكثر فعالية للتنمية. وكي تكون تكنولوجيا المعلومات ناجحة يجب أن تخدم البشرية وتنميتها، كما يجب، لتحقيق هذا الغرض، أن تصل إلى الجماهير وتشجِّع المحتوى المحلي. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تكون التكنولوجيا في كثير من الأحيان هي العنصر الذي يحدِّد المحتوى. وإضافة إلى هذا فإن الكثير من التكنولوجيات المفيدة للبلدان النامية يتعذر الحصول عليها بسبب خضوعها لأنظمة مراقبة التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. والمناشدات التي وُجِّهَت لعقد اتفاق عالمي، برعاية الأمم المتحدة بحيث يتم التفاوض بشأنه بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية والشمولية من أجل تشجيع نقل هذه التكنولوجيات للأغراض السلمية، لم تجد حتى الآن آذانا صاغية. ويجب ألاّ تؤدي العولمة التي تحركها تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إعادة النظم الاستبدادية أو المركزية أو حكم الأقلية، وهي نظم يؤمل أن تكون قد انتهت مع انتهاء القرن العشرين، بل يجب أن تكون مستندة إلى التدفق الحر للأفكار. ولذلك فإنه يجب أن تركِّز الأمم المتحدة أساسا على مسألة نقل التكنولوجيا التي تُعتَبَر مسألة بالغة الأهمية.

٥٩ - وأعلن أن وفده متفق مع الرأي الذي أبداه الأمين العام بأن المعرفة قد أصبحت مصدرا لميزة تنافسية، وبدأت تصبح جزءا أساسيا من عملية الإنتاج. واستدرك قائلا إنه ينبغي، مع ذلك، عدم الخلط بين توفُّر كميات كبيرة من المعلومات، من ناحية، والمعرفة من ناحية أخرى. وأضاف أنه من الممكن أن تؤدي العولمة إلى ظهور أفكار وآراء وثقافات ثريَّة ومتنوِّعَة، غير أنه لا يوجد ضمان لاستخدامها في تحرير التجارة وليس في الهيمنة، وفي المساعدة وليس في الاستغلال. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسَّقة على المستوى الدولي لمنع استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أغراض شريرة في العالم، أو للإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات والجريمة التي تُستَخْدَم في ارتكابها وسائل تكنولوجية متقدمة. واختتم حديثه قائلا إنه في إطار اقتصاد المعرفة يجب الحيلولة، بجميع الوسائل الممكنة، دون استخدام المعلومات كسلاح للفُرقة والهيمنة والاضطهاد وبث الكراهية.

٦٠ - **السيدة خان كومينغز** (ترينيداد وتوباغو): تحدثت نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وقالت إن تلك الدول ترحِّب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/55/381) والتي تتعلق بمشكلة نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصر العولمة. وأضافت أن تلك الدول تؤيد إجراء دراسة متأنية للتوصيات التي لها صلة بتعزيز الإجراءات المتخذة من جانب الأمم المتحدة من هذه الناحية وبدمج مكوِّنات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البرامج المتعلقة بتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية.

٦١ - وواصلت حديثها قائلة إنه منذ انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، عندما اشتركت بلدان الجماعة الكاريبية في اتخاذ القرار المتعلق بإدراج مسألة العولمة والاعتماد المتبادل في جدول الأعمال، عملت تلك البلدان بدأب مع بقية المجتمع الدولي من أجل إعادة تعريف الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به لتعزيز التنمية في هذا السياق. وذكرت أن بلدان الجماعة الكاريبية تأمل في أن تُنَفَّذ المقررات التي اتُخِذَت بعد ذلك في الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي مؤتمر قمة الجنوب ومؤتمر قمة الألفية.

٦٢ - واستطردت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تبدي اهتماما كبيرا بمسألة سيطرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخاصة بالنسبة لشروط حصول البلدان النامية عليها. وأضافت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أصبحت مصدرا لميزة تنافسية في عملية الإنتاج في اقتصاد قائم على المعرفة وليس مفتوحا للجميع. وأشارت إلى أن نسبة ١٩ في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ويمثلون نسبة ٩١ في المائة من جميع مستخدمي شبكة "الإنترنت"، وإلى أن هناك حاجة إلى ربط جميع المجتمعات بالشبكة بحلول عام ٢٠٠٤ حسبما أوصى به فريق الخبراء الذي اجتمع في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي أداة مفيدة في تعزيز القدرة التنافسية والنمو في قطاعات الاقتصاد الرئيسية فإنه يجب أن تكون مقترنة بعوامل أخرى، مثل دخول السلع والخدمات إلى الأسواق والمساعدة المالية والتقنية والاستثمار المباشر الأجنبي، من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وأشارت إلى أنه لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وحدها أن تواجه جميع التحديات المتعلقة بالتنمية.

٦٣ - واستمرت في حديثها قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية قد مُنحَت معاملة خاصة وتفضيلية في عدد من الاتفاقات الدولية وذلك بسبب أوجه الضعف التي تعاني منها - صِغَر مساحة أراضيها وقلة عدد سكانها ومحدودية مواردها الطبيعية واعتمادها على المنتجات الأساسية وانخفاض قدرتها التنافسية نتيجة لذلك - وعدم تنوُّع أنشطتها الاقتصادية التي يعتمد بعضها على صادرات الموز وحدها. وفي مجال العولمة وتحرير التجارة، من المهم بصفة خاصة أن تُمنَح تلك البلدان معاملة خاصة لتمكينها من تلبية المطالب الجديدة التي تُفرَض عليها. وذكرت أنه مع ذلك فإن هذا المبدأ قد أُلغِي في البيئة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية؛ وجرى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويجري إغلاق الأسواق؛ وتقلَّص نقل التكنولوجيا التي تُعتَبَر لها أهمية أساسية في تلبية حاجات التنمية؛ وأصبحت الأسواق المالية غير مستقرة بسبب عدم وجود آليات مؤسسية تصحيحية؛ ويجري خفض المساعدة الإنمائية الرسمية؛ كما أن الدول الصغيرة، وهي أصلا ضعيفة من الناحية البيئية ومعرَّضة للكوارث الطبيعية، يجري تهميشها بشكل متزايد في النظام التجاري المتعدِّد الأطراف. وأشارت إلى أنه لذلك توجد حاجة إلى توخي المرونة في تطبيق مجموعة أوسع نطاقا من المعايير من أجل ضمان أن تكون البلدان الصغيرة، مثل البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، مؤهلة للحصول على معاملة خاصة بالنسبة للتجارة والمساعدة الإنمائية وذلك من أجل تعزيز استدامتها الاقتصادية ونموها في الأجل الطويل.

٦٤ - واستطردت قائلة إن اللجنة قد ركَّزت اهتمامها في الأساس على جوانب العولمة المرتبطة بتحرير السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأضافت أنه من المهم الآن معالجة الأثر الاجتماعي والسياسي للعولمة. وينبغي أن يعاد تشكيل المؤسسات المالية والتجارية التي وجَّهَت العملية، كما ينبغي تنمية القدرات على المستويين الوطني والدولي من أجل التعامل مع هذه الظاهرة. وهناك حاجة إلى زيادة التماسك في عملية صنع القرار السياسي بسبب تزايد الترابط بين السياسة التجارية والنقدية والمالية والمسائل الاجتماعية والبيئية. وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية ملتزمة بتحرير التجارة، الذي يُعتَبَر مسألة أساسية بالنسبة للنمو والتنمية، ولكنها تعتقد بأنه يجب أن يكون النظام التجاري الدولي متسما بالانفتاح والحرية والعدالة وأن توزَّع فوائده بالتساوي وأن يكون للبلدان النامية صوت مسموع وأن تتمكن تلك البلدان من الوصول إلى مستوى مستدام للتنمية الاقتصادية. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك فإن بلدان

الجماعة الكاريبية مستعدة للقيام بدورها في إقامة الهياكل الأساسية السياسية لإدارة هذه العملية، مع احترام مبادئ العدالة والمساواة والمحافظة على المصالح المتبادلة.

٦٥ - **السيد الحدَّاد** (اليمن): أشار إلى أن أعضاء المنظمة قد ذكروا في إعلان الألفية أنهم يعتقدون بأن التحدي الأساسي الذي يواجهونه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. وأضاف أن اللجنة الثانية قد أُنيطَت بها ولاية معالجة المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية، وهي ولاية منبثقة عن ولاية المنظمة في هذه المجالات. والعولمة هي سياق جديد للجهات الفاعلة الاقتصادية وللأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم؛ كما أنها تتيح إمكانات عديدة بالنسبة للإزالة التدريجية للحواجز التي تعترض التجارة وحركة رؤوس الأموال، إلى جانب التقدُّم التكنولوجي، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. واستدرك قائلا إنه مع ذلك فإن التقدُّم المرتبط بالعولمة هو مصدر للقلق لأن قلة قليلة من البلدان، وهي تضم أساسا أكثر البلدان تقدما، هي التي تستفيد منها. وقد ظهرت آثار العولمة بشكل أكثر وضوحا في مجال وسائل الاتصال، مع زيادة تبادل الأفكار والتكنولوجيات والاستثمار نتيجة لانفتاح الأسواق، ولو أن هذه الآثار المفيدة كانت محدودة، بل إن بعض الاقتصادات الضعيفة أصبحت مهدَّدة بمخاطر الانهيار، وخاصة في أقل البلدان نموا التي تخصِّص الجزء الأكبر من عوائد التنمية فيها لسداد الديون.

٦٦ - وأضاف قائلا إن بلدانا أخرى، مثل اليمن، تجد صعوبة في المشاركة في العولمة لأنها تصادف عقبات، ولكنها تبذل جهودا دؤوبة للحاق بركب العولمة وذلك من خلال مبادرات لها آثار خطيرة على المستوى الاجتماعي. وعلى سبيل المثال فإن تحرير السوق يتطلب أن تُلغِي الحكومات دعم المواد الغذائية، وهو ما يؤدي إلى حدوث توتُّرات فيما بين السكان. وذكر أنه بصفة عامة فإن تدابير التكيُّف الهيكلي التي تُتَخَذ بناء على مشورة من المؤسسات المالية الدولية كان لها الأثر نفسه. وقال إنه يجب لذلك أن يُكفل تقديم المعونة الكافية لمساعدة أقل البلدان نموا على امتلاك القدرات اللازمة لتنمية اقتصاداتها بما يمكِّنها من المشاركة في العولمة من خلال اكتساب القدرة على دخول الأسواق العالمية.

٦٧ - وتابع حديثه قائلا إن اليمن قد نجح في تثبيت سعر صرف عملته مقابل دولار الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تفادي الآثار السلبية لتذبذبات سعر الصرف على العملة المحلية، وبالتالي على العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لتناقص عائد الخطط الوطنية.

٦٨ - وأردف قائلا إنه يجري في الوقت نفسه تجديد الثقة في الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الرائدة في معالجة الآثار السلبية للعولمة. وأضاف أن جمعية الألفية قد مَنَحَت الجمعية العامة ولاية واضحة من هذه الناحية، وهي ولاية تتجاوز حل المشكلات الاقتصادية التي لها صلة بالعولمة وتمكِّن الناس من تحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية. وتحقيقا لهذا الهدف، وفي ضوء مبادئ الاعتماد المتبادل، يجب أن تشترك البلدان النامية في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال دعم العمليات الإنمائية العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية لتلك البلدان. وذكر أنه لن يكون من الممكن أن يزدهر الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل إلاّ إذا كان مستندا إلى قيم وممارسات أساسية مشتركة وموجَّها نحو تحقيق أهداف اجتماعية أوسع وأشمل.

٦٩ - وأضاف قائلا إن هناك عدم توازن بين نجاح الجهود الرامية إلى وضع قواعد لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، من ناحية، ودعم تحقيق الأهداف الاجتماعية ذات الصلة، سواء فيما يتعلق بظروف العمل أو حقوق الإنسان

أو تخفيف حدة الفقر، من ناحية أخرى. ومن الضروري توخي الإنصاف في تحديد سياسات الاقتصاد العالمي وتوزيع التكاليف وجني الأرباح، مع السعي من أجل تلبية حاجات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وذلك من خلال إعادة صياغة القيم التي تستند إليها العلاقات الدولية، مع احترام الأهداف والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - **السيد شينكايي** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وقال إنه من المؤكد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين يتمثل في تحديد الكيفية التي يمكن بها ضمان أن تكون العولمة مفيدة للبشرية ككل وليس لعددٍ قليل من البلدان الصناعية فقط. ولهذا فإنه ينبغي أن تتركزَ الجهود على تحديد الكيفية التي يمكن بها لآليات العولمة الرئيسية، وهي التجارة الدولية والتعاملات المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أن تُعزِّز تكامل الاقتصاد العالمي على نحوٍ يجعل من الممكن أن تستفيد البلدان النامية من الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة. وذكر أنه في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لوحظ أن المهمة التي لها أولوية هي ضمان اتباع سياسات عالمية ملائمة للاقتصاد الكلي من أجل تكميل الجهود التي تبذلها البلدان النامية لكفالة تقاسم فوائد العولمة على نحوٍ يتسم بالعدالة. وأضاف أن برنامج العمل الذي اعتمدته مجموعة الـ٧٧ في مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقِد في هافانا، في كوبا، لَفَت الانتباه إلى أثر العولمة على جميع جوانب الحياة. وذكر أن المجموعة قد أشارت إلى أنه من الممكن أن تكون العولمة قوة كبيرة ودينامية لتعزيز التعاون وتعجيل النمو والتنمية، ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر وتخلق صعوبات. وأضاف أنه قد أشير إلى وجود أدلة تُبيِّن أن الفجوة الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أخذت في الاتساع في أعقاب العولمة، ولذلك فإن المجموعة قد خلُصت إلى أنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو جعل العولمة مفيدة لجميع البلدان والشعوب. وأشار إلى أنه في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي جرى التأكيد على أنه في حين أتاحت العولمة للأشخاص الذين يعملون في جزء من العالم فرصة تنمية إمكاناتهم فإنه يمكن لها في الوقت نفسه أن تسبب قلقا بشأن قرارات اتُخِذَت في بلدان بعيدة وبشأن أثر تلك القرارات على حياة أشخاص آخرين وعلى وظائفهم. وذكر أن هذا هو السبب في أن مجموعة الـ٧٧ ترحِّب بتأكيد الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" على مسألة نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى البلدان النامية، وخاصة بالنسبة لتنسيق السياسات في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا والتنمية على المستوى العالمي كي تحقق العولمة الفوائد المُثلى.

٧١ - وتابع حديثه قائلا إن مجموعة الـ٧٧ تُقِرّ بأنه يتعين أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا حاسما في الاقتصاد العالمي الجديد وبأن تلك التكنولوجيا لها أهمية بالغة بالنسبة لاندماج البلدان النامية في اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاعتماد المتبادل. وذكر أن إدراك مجموعة الـ٧٧ لهذه الحقيقة في مؤتمر قمة هافانا هو الذي حدا بها إلى أن توجِّه نداءً لإقامة تعاون دولي فعَّال من أجل تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية الآخذة في الاتساع؛ وهي مبادرة مماثلة للمبادرة الواردة في التقرير المعروض على اللجنة (A/55/381). وقال إن الأمم المتحدة هي في وضع فريد يسمح لها بتشجيع نقل التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى البلدان النامية التي هي في مسيس الحاجة إليها. وأضاف أن الأنشطة المختلفة التي تقوم بها منظمات منظومة الأمم المتحدة، والمذكورة في التقرير، تُبيِّن في الواقع أن تلك المنظمات مصممة على اتباع نُهُج استراتيجية إزاء المعلومات والاقتصاد والمجتمع على الصعيد العالمي. وذكر أنه من الممكن أن تؤدي هذه الأنشطة، إذا أُحسِن تنسيقها، إلى مساعدة البلدان النامية في تخطي العقبات والدخول في عملية

التنمية. وأضاف أن التوصيات الواردة في الإعلان الوزاري الذي اعتُمِد في نهاية الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعية (E/2000/L.9) توفِّر نقطة مرجعية مفيدة للإجراءات التي سيتعيَّن اتخاذها.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه من المتوقع أن يصل إجمالي حجم معاملات التجارة الإلكترونية إلى ٠٠٠ ٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، غير أن نسبة سكان العالم الذين سيستفيدون من التقدم التكنولوجي، والذين يتركزون في البلدان المتقدمة، لن تزيد عن ٥ في المائة. وأشار إلى أن هذين الرقمين يبينان أن عملية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم اليوم هي بطبيعتها غير متماثلة. وقال إن الرقمين يبينان، أولا وقبل كل شيء، أن البلدان النامية تواجه مهمة متزايدة الصعوبة في تخطي الفجوة التكنولوجية. وأضاف أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، عليه التزام بمساعدة البلدان النامية على المشاركة في ثورة التكنولوجيا الرقمية، وأنه ينبغي أن تعمل الجهات الفاعلية الدولية على مساعدة تلك البلدان وفقا لتوصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وفي رأي مجموعة الـ٧٧ أن التوصيات المتعلقة بإعلان الحق في حصول الجميع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإنشاء فرقة عمل للجمع بين المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمؤسسات والصناديق الاستئمانية لتسهيل الاستثمار وتوسيع سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية، وإنشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامجها الخاصة بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي توصيات تستحق اهتماما خاصا.

٧٣ - وواصل حديثه قائلا إن مجموعة الـ٧٧ متفقة مع الرأي القائل بأن الإمكانات التي أوجدتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تساعد البلدان النامية في حل مشكلات الديون والفقر والبطالة ووباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المخيفة الأخرى، وهي مشكلات تناضل تلك البلدان من أجل التوصل إلى حلول لها. وذكر أن بلدان المجموعة ترحِّب بإنشاء الشبكة الصحية وطرح مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وأضاف أنه تجدر الإشارة إلى أن البلدان النامية قدَّمَت أيضا في مؤتمر قمة الجنوب عددا من المبادرات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيا المعلومات. واختتم حديثه قائلا إن تلك البلدان قد حثَّت وكالات الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في هذا السياق، وخاصة حسبما هو مرتأى في برنامج عمل هافانا.

٧٤ - **السيد ليسك** (منظمة العمل الدولية): قال، مركِّزا حديثه على أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عالم العمل، إن العولمة قد جلبت معها فرصا للتوسع التجاري الذي يعقبه نمو اقتصادي داخل الدول، ولكنها أعاقت أيضا بدرجة خطيرة تحقيق أهداف العمالة. وأضاف أن هذا ينطبق بصفة خاصة على حالة البلدان التي لم تستفد حتى الآن من مكاسب العولمة لعدم تمتعها بميزة تنافسية كافية على المستوى الدولي. وبالتوازي مع العولمة فإن التقدُّم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أدى إلى جعل الاقتصاد العالمي قائما على أساس الشبكات بشكل متزايد وإلى حدوث ثورة في عالم العمل بحيث أخذ مفهوم "الوظيفة" معنى جديدا تماما من حيث الشكل والمضمون. وأشار إلى أنه في "الاقتصاد الجديد" يوجد ترابط بين العولمة والتقدم التكنولوجي.

٧٥ - وواصل حديثه قائلا إنه من منظور التنمية سيتيح الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة فرصا لوضع نماذج جديدة للنمو السريع على المستوى القطري استنادا إلى أشكال جديدة للمنتجات وصيغ العمالة وسبل العيش، وخاصة إذا ما أصبح من الممكن خفض تكلفة تكنولوجيا

المعلومات والاتصال. وذكر أن أثر التكنولوجيات الجديدة على العمالة قد تجلى بالفعل في تقسيم العمل على المستوى الدولي وفي هياكل أسواق اليد العاملة المحلية وفي أداء تلك الأسواق. وهذه التغييرات تنعكس في زيادة التنافس الدولي فيما يتعلق بالمنتجات بين البلدان وفيما بين الشركات بالنسبة للتكاليف والإنتاجية. واستدرك قائلا إنه قد لوحظ، مع ذلك، أنه من المرجَّح أن يكون توزيع الفوائد التي حققتها التكنولوجيات الجديدة بالنسبة لإيجاد الوظائف وتوليد الثروات توزيعا غير متساوٍ بين البلدان، وداخلها، بسبب التفرقة في إتاحة فرص الحصول على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٧٦ - وأردف قائلا إنه على عكس التغييرات التكنولوجية فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية والهياكل التنظيمية وهياكل العمل. وهذا يعني أنه يجب أن يعاد النظر بشكل أساسي في طبيعة التوظيف وفي الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج، وكذلك في أثرهما على عملية التنمية. وفي حين أن رأس المال المالي كان في الماضي هو الأساس الفعلي لتكوين الثروة فإن المعرفة ستلعب في الاقتصاد الجديد دورا أكثر أهمية في عملية التنمية. وسوف يكون تعريف الأهداف الرئيسية للتنمية قائما على أساس تنمية الموارد البشرية وتعزيز الهيكل الأساسي للاتصال. وعلى هذا فإن السبيل إلى القضاء على الفقر سيكون، في المستقبل، من خلال نماذج جديدة للتنمية تؤكد على نشر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وليس على مجرد نقل رأس المال المالي.

٧٧ - وتابع حديثه قائلا إن منظمة العمل الدولية مهتمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لأنه قد ظهرت بالفعل اتجاهات معيَّنة بالنسبة لأثر هذه التكنولوجيا على العمل والعمالة، ويجب أن يؤخذ بالضرورة هذا الوضع الجديد في الاعتبار من أجل إيجاد وظائف وتعزيز التنمية الاجتماعية في عصر يشهد تغييرات تكنولوجية وعولمة متزايدة للتجارة والتعاملات المالية. ولذلك فإنه من الممكن، نتيجة للعولمة والتقدم التكنولوجي، أن يصبح العمل أقل ضمانا وأكثر عزلة من الناحية الاجتماعية مقارنة بما كان عليه في النظم الإنتاجية الأولى. وبعد أن يصبح العمل أكثر مرونة وقدرة على التواؤم ستقل الأنظمة التي يخضع لها، كما سيصبح أكثر انتشارا من الناحية الجغرافية وأفضل تنوعا، وهو ما سيؤدي دون شك إلى إتاحة فرص عمل جديدة، ولكنه قد يضر أيضا ضررا بالغا بضمان الوظائف. ومن الممكن أن تؤدي زيادة مرونة سوق اليد العاملة إلى زيادة الوظائف المتاحة للمرأة في مكان العمل وفي المنزل، غير أن هذا لن يؤدي بالضرورة إلى تقليل اللامساواة بين الجنسين من حيث الحصول على وظائف متميِّزة وأجور مرتفعة وظروف عمل ملائمة. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن توقُّع الكثير بالنسبة للمعوَّقين والعاطلين لفترات طويلة والعمال المسنِّين. وأخيرا فإنه في مجال العلاقات بين العاملين والإدارة يجب تحديد هياكل تنظيمية جديدة لأصحاب الأعمال والعاملين كي تعكس الأشكال الجديدة للحوار الاجتماعي، كما يجب إصدار تشريع جديد بشأن اليد العاملة، وخاصة بالنسبة للأعمال المنزلية والتمييز وحرية الاجتماع والمساومة الجماعية في جميع القطاعات التي قد يكون العمال المستقلون والعاملون بعقود فيها غير متمتعين بحماية التشريع القائم.

٧٨ - وقال إن التحدي الرئيسي الذي سيواجه منظمة العمل الدولية سيتمثل في ضمان أن تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا جديدة لتمكين المرأة والرجل من الحصول على عمل كريم ومنتج في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية. ومع تناقص تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستتمكن البلدان النامية من التوسع في استخدامها لدعم أحداثها الإنمائية. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسَّقة من جانب الحكومات

والقطاع الخاص والجهات الاجتماعية الشريكة وذلك على مستويات الشركة والصناعة والدولة من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حفز النمو وإيجاد الوظائف وتحسين ظروف العمل وسُبُل العيش.

٧٩ - وأضاف أنه يمكن لمنظمات العمل الدولية، بحكم هيكلها الثلاثي الأبعاد، أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات وممثلي مؤسسات الأعمال والعاملين ولمساعدة مؤسسات سوق اليد العاملة على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التنمية. واختتم حديثه قائلا إنه من بين الأنشطة التي بيَّنت مؤخرا الأولوية العالية التي تعطيها منظمة العمل الدولية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على عالم العمل عقد اجتماع دولي ثلاثي الأطراف بشأن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على العمالة وظروف العمل في صناعتي الإعلام والترفيه، وسيعقبه قيام الجهات الفاعلة المختلفة بتنظيم أحداث مماثلة، وإعداد طبعة عام ٢٠٠١ من "تعزيز العمالة العالمية" الذي سيركِّز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى العمالة، والمشاركة في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد بشأن دور تكنولوجيا المعلومات في سياق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.